دور العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية

The role of the economic factor in the process of democratization in the Kingdom of Morocco

عبد المالك حطاب[1]

جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة

فتحي حاجي [2]

جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تاريخ الإرسال: 2020/04/05 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

تطرح العلاقة بين الاقتصاد و السياسة العديد من المشاكل و القضايا المعقدة ، التي كانت محل دراسة و تحليل من قبل الدارسين و المقررين ، ومنه يمثل الاقتصاد السياسي موضوع يربط بين المتغيرين لإجاد الحلول الضرورية التي تحقق التوافق . ان من اهم أهداف الانظمة السياسية تحقيق التطور الاقتصادي من خلال تطوير السياسات في هاذا المجال . لان ضعف الاستراتيجيات السياسية في تسيير الموارد الاقتصادية له عديد الانعكاسات في كافة المجالات أولها تدني المستوى المعيشي في الوسط الاجتماعي للدولة و بالتالي ظهور الاحتجاجات و عليه تهديد مباشر للنظام السياسي القائم بفشل سياساته الاستراتيجية في تحقيق النمو الاقتصادي ، و هذه الدراسة نعالج فيها هذه العلاقة الترابطية بين السياسة و الاقتصاد في المملكة المغربية ، هذا من خلال التطرق الى البنية الاقتصادية للمملكة المغربية و مدى اسهام النظام الساسي في تطويرها و تحقيق الاكتفاء الذاتي الداخلي . ومنه نصل الى مدى العلاقة التي تربط الساسة بالاقتصاد ، لان اغلب التحولات الديمقراطية التي عرفتها المملكة المغربية كان العامل الاقتصادي سببا مباشرا في تلك التحولات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد ، السياسة ، الديمقراطية ، المملكة المغربية .

Abstract:

The relationship between economics and politics imposes many complex problems and issues, which were studied and analyzed by scholars and rapporteurs, the political economy is the subject of linking the two variables to find the necessary solutions that achieve compatibility. One of the main objectives of political systems is to achieve economic development through the development of policies in this field. Because the weakness of political strategies in the management of economic resources has many repercussions in all domains, the low standard of living in the social center of the state and therefore the emergence of protests which threat directly the existing failure system of its strategic policies to achieve economic growth, and this study address this relationship Between

[1] **عبد المالك حطاب جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة** abdelmalekh@yahoo.fr

[2] **فتحي حاجي جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية** fethi2015hadji@hotmail.com

politics and economy in the Kingdom of Morocco, by addressing the economic structure of the Kingdom of Morocco and the extent of the contribution of the basic system to develop and achieve internal self-sufficiency. And from there we get to the extent of the relationship between politicians and the economy, because most of the democratic transformations known by the Kingdom of Morocco was the direct economic factor in those transformations.

Keywords: Economy, Politics, Democracy, Kingdom of Morocco.

مقدمة:

يشكل العامل الاقتصادي اهمية على الساحة الدولية فمعظم القضايا الهامة والمطروحة على الاجندة السياسية هي ذات جانب اقتصادي تتناول قضايا المديونية كيفية الانتقال الى اقتصاد السوق ، مسالة الانضمام الى المنظمات العالمية و الاقليمية ذات الطابع الاقتصادي وهنا تطرح العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، و الاقتصاد السياسي بدوره يحدد هذه العلاقة الارتباطية ،التي من خلالها يمكن فهم الظاهرة السياسية من زاوية اقتصادية مثل قضية المشر وطية السياسية و علاقتها بالمديونية و قضايا التنمية والبنى الاقتصادية . وهنا نتحدث عن دول العالم الثالث و دور العامل الاقتصادي في مدى تقدمها وتخلفها ونخص بالذكر المملكة المغربية.

مشكلة الدراسة:

الى اي مدى أثر العامل الاقتصادي في التحولات الديمقراطية التي شهدتها المملكة المغربية ؟ و ما هي العلاقة الترابطية بين الاقتصاد كمؤثر جوهري و العمليات السياسية ؟

و للإجابة على التساؤل قسمنا الدراسة كالتالي :

المحور الاول: البنية الاقتصادية للمملكة المغربية .

المحور الثاني : علاقة الاقتصاد بالبناء الديمقراطي في المملكة المغربية .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الربط بين أهمية الاقتصاد في الدولة بالتركيز على المملكة المغربية دراسة حالة ، في تغيير المسار السياسي للدولة و توجهاتها وفق ما يمليه الوضع الاقتصادي . و هذا ما يفتح المجال في هذه الدراسة بالتطرق الى دور العامل الاقتصادي في تغيير التوجهات في كل مراحل التحول الديمقراطي التي عرفتها المملكة المغربية . اذ يشكل الاقتصاد سياق خاص يحدد معالم التوجه الذي يهدف الى تحقيق التنمية .

الفرضيات:

- هناك علاقة بين تحسن المستوى الاقتصادي و استقرار الوضع السياسي . فكلما ازدهر الاقتصاد كلما كان هناك رضى على الحكومة و سياستها التنموية .
- يجمع السياسة و الاقتصاد عامل مهم يحدد التجانس و الارتباط و هو المجتمع و ذلك باعتبار هذا الاخير يامن بالوضع الاقتصادي الافضل لمعيشته و اي نقص في حاجياته الاساسية بنسبة له نقص في السياسة المتبعة و الحكومة .
- يمثل الاقتصاد الساسي عامل مهم يجمع بين السياسة و الاقتصاد ، لان هناك علاقة ترابطية مكملة تهدف الى تحسن الاوضاع الاقتصادية داخل الدولة وهذا متوقف على السياسات الحكومية المتبعة .

المحور الاول: البنية الاقتصادية للمملكة المغربية .

يعتبر المغرب من دول العالم النامي التي لم ترق الى التنمية لاقتصادية المنشودة و كغيرها من الدول الافريقية[1] والمغاربية وذلك يعود الى العديد من الاسباب بداية بالعامل التاريخي المتمثل في الاثار الاستعمارية التي انتهكت البنية

التحتية للدولة ، تاركا لاستعمار بعد خروجه دولة فاشلة ببنية اقتصادية هشة تفتقر لأدنا شروط التنمية المحلية رغم هذا الضعف الا ان المغرب المستقل حاول ان يتجاوز هذه الازمات المتراكمة و اسعي الى كيفية صياغة اقتصاد يرفع من الغبن و التدهور .[2]

اعتمد الاقتصاد المغربي التوجه الليبرالي ليس بالتوجه المحض ولكن بنوع من الاختلاط بحكم ضعف البنى الاقتصادية التي لا تتمشى مع الطابع الليبرالي ، فهو اقتصاد غير نفطي و فاتورة النفط من بين الاعباء التي ترهق اقتصاد المملكة المغربية رغم ما يوفره الفوسفات من دور ، و يقوم على اقتصاد فلاحي معدني يعاني من العديد من المشاكل مثل ضعف الاستثمار العمومي تذبذب في التسيير خاصة فترة الثمانينيات .[3]

شرعت المملكة المغربية في تطبيق اصلاحات مع سنة 1983 حث كان النمو في هذه السنة 0.6% وصل الى 4% في التسعينيات .[4] بعد هذه الاصلاحات انتقل النمو الى% 6.2 خلال 1999 الى غاية 2008 وسجل عودة المغرب العمل بالمخطط الخماسي لتحسين الاقتصاد و انعاش النمو ، هذه النسب المعتبرة يعود ارتفاعها الى تزايد معتبر للطلب الداخلي والموسم الزراعي بفعل تهاطل الامطار في وقتها المناسب و بعض المر دودية في القطاعات الاخرى و تزايد فرص العمل .[5] رغم هذا التقدم في الاقتصاد المغربي في العديد من فترات الزمن من اصلاحات الفترة الممتدة من 1983 الى 1991 و ما نتج عنها الى إصلاحات ممتدة من 1992 الى 1996 تزامنا مع التعديلات السياسية و الدستورية وتغيير الاداء الاقتصادي و صولا الى فترة 1996 الى 2011 كل هدا التغيير كان نتاج لعوامل داخلية و اخرى خارجية العوامل الداخلية المرتبطة بالضغطات الداخلية وارتفاع مستوى الاحتجاج من نقص المعيشة وارتفاع حجم البطالة اما العوامل الخارجية تزمن التغيير لاقتصادي الداخلي مع المتغيرات الدولية والانتقال الى اقتصاد السوق و محاولة مواكبة التطورات العالمية هذا ما كان سببا في ازدياد حجم المديونية التي غرقت فيها المملكة المغربية حث بلغت 14 مليار دولار سنة 1996 ووصلة الى 18 مليار دولار سنة 1999 . هذا الوضع عمق من الضعف الادائي للاقتصاد المغربي مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة خاصة في الفئة المثقفة من خرجي الجامعات لان نسبة النمو الاقتصادي في عشر سنوات الاخيرة لم توفي المطالب الداخلية . هذا ما دفع الى تبني استراتيجية جديدة من اجل الاصلاح في ظل الازمات مثل اعتماد البرامج الخماسية مثل البرنامج الخماسي 2004/2000 بعد ان كان العمل بهذه البرامج متوقف فترة زمنية و تهدف هذه الاصلاحات الى تحقيق اهداف من بينها تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5% لتحسين مستوى معيشة الافراد بنسبة 2.4% في المتوسط اضافة الى رفع معدل الادخار الى 27% والدخل الفردي الى 16000 دولار ، كذلك العمل على توفير مناصب العمل و امتصاص البطالة لامتصاص الغضب الجماهيري العاطل عن العمل . و رغم هذا المخطط الذي رصد له 15 مليار دولار لتحسين الاقتصاد و انعاش النمو الا انها لم تلقى القبول من طرف البنك الدولي الذي اكدا ان الاقتصاد المغربي يحتاج الى نمو يصل الى 8 %حتى يستطيع تجاوز الصعوبات و خاصة على المستوى الاجتماعي و النمو المحقق طيلة العشرية السابقة 1.9% لا تستوجب الطبقات الوسطى من المجتمع .[6]

على الرغم من اهمية هذه الخطة التي رصد لها 150 مليار درهم (15 مليار دولار) لتحسين الاقتصاد و انعاش النمو ، الا أنها لم تلقى القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد ان الاقتصاد المغربي يحتاج الى نمو اقتصادي يتراوح من 6 الى 8 بالمائة حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات و الاختلالات ، و خاصة على المستوى الاجتماعي و اعتبر معدل النمو الاقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة و الذي بقى في حدود 1.9% لا يساعد على تحقيق وتيرة نمو عالية تستفيد منها الفئات الضعيفة ، في الوقت الذي تعرف فيه زيادة السكان نسبة 1.8% / مما يجعل من صافي النمو الاقتصادي المحقق ضعيفا وقد اكدت دراسة أخرى انه اذا بقيت معدلات النمو في حدودها الحالية ، فإن ذلك سيكون له اثار سلبية على الجانب الاجتماعي و خاصة البطالة التي سترتفع إلى 13.2 بالمائة سنة 2009.[7]

يرى الاقتصاديين و بعض خبراء المؤسسات المالية العالمية انه لا يمكن الحكم عن الاصلاحات التي جاء بها محمد السادس منذ سنوات عديدة على مدى نجاحها من عدمها ، وذلك للقفزة النوعية التي حققتها هذه الاصلاحات كان لها انعكاس اجابي على الوضع العام في المغرب خاصة بعد تعديلات دستور 2011 الذي جاء شاملا هدفا الى تغيير الوضع

الحالي . ويرى المراقبون ان الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش الى اجراء تحويل جذري في البنى الاقتصادية ومنه فقد عرف الاقتصاد المغربي تحولات عديدة عبر العديد من فترات الزمن و شهد العديد من التطورات انعشت المصادر الاقتصادية الاساسية مثل الفلاحة و السياحة و ذلك من خلال الاصلاحات التي كانت تحول السعي الى رفع المستوى المعيشي للإفراد بالدرجة الاولى لا ان المملكة المغربية وكغيرها من الدول الافريقية تعيفها العديد من القيود التي تقف امام انتعاش الاقتصاد و استمرار تطوره بفعل الظروف الداخلية من جهة و الضغطات الخارجية من الفواعل الدولية بما يتعلق بالديون و قضايا التعاملات التجارية و الاستثمار.

كان الاقتصاد ذو توجه ليبيرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية و التدخل ، وهو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عبء كبير ، موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية هذا ما جعل المغرب يعاني في الثمانينيات و بالتزامن مع الازمة العالمية من اختلالات هيكلية ادت به الى اللجوء ال طلب المساعدة من البنك والصندوق الدوليين .

الا أن نموذج التنمية للسنوات العشر الماضية الذي اعتمده المغرب ، و المتسم بالانفتاح و التحرر الاقتصادي و تنفيذ الاصلاحات الهيكلية ، سمح للاقتصاد الغربي في سنة2011 بمقاومة السياق الوطني و الدولي الصعب . في المغرب نتج عن الثورات العربية و مطالبه الاجتماعية و السياسية ، اعتماد المغرب لدستور جديد و اجراء انتخابات تشريعية مبكرة . فعلى الرغم من التوترات الداخلية و تدهور الو ضع الاقتصادي في اوربا،[8] و الذي يعد الشريك الاقتصادي الرئيسي في البلاد ، فقد تمكن المغرب من تحقيق نمو اقتصادي حقيقي في عام 2011 بلغت نسيته 4.6%. و هو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (1) يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمملكة المغربية

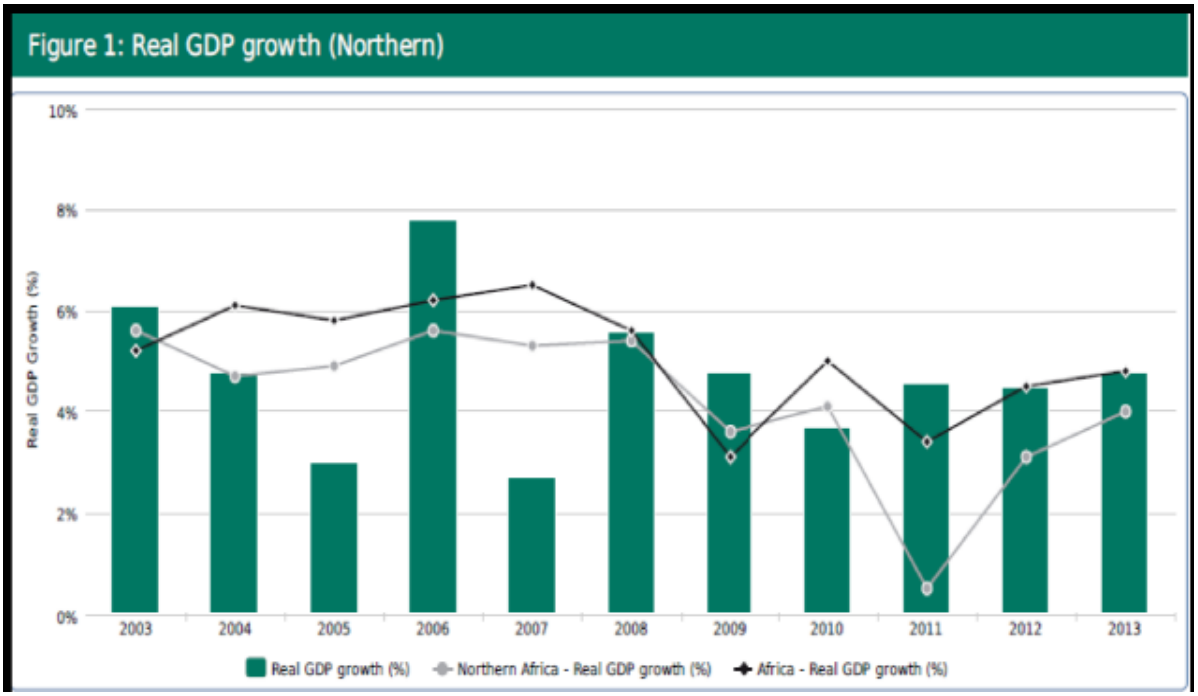

المصدر: African Development Bank, ***African Economic Outlook2012***

نسبة النمو الايجابية المحققة هذه ترجع الى عدة عوامل تتمثل في تزايد الطلب الداخلي المحلي و الموسم الزراعي الجيد نتيجة تهاطل الامطار و الاداء الجيد في القطاعات غير الراعية ، و الصناعات المتعلقة بالبناء و الخدمات على وجه الخصوص . و قد أعطيت بعض الصناعات المتعلقة بالبناء و الخدمات على وجه الخصوص و الخدمات على وجه الخصوص ، و قد اعطيت بعض الصناعات دفعة لنمو الناتج المحلي الجمالي من جراء تنفيذ هو نتيجة الخيارات الاستراتيجية التي اتخذت في بداية سنة 2000 بهدف تشجيع ظهور مراكز جديدة للنمو و القدرة التنافسية و فرص العمل . و قد ركز المغرب على تشجيع الصناعات المتخصصة للتصدير و الترويج الدولي للخدمات الناشئة للشركات . و نتيجة لذلك . قطاع الخدمات ، و قطاع السيارات والنقل و الخدمات اللوجستية كلها مزدهرة .[9]

على الرغم من هذا الاداء الاقتصادي الجيد ، فإن البلد ما زال يواجه تحديات اجتماعية بما في ذلك استمرار التفاوتات والفوارق الاجتماعية الكبرى و سوق العمل المختلة وظيفيا ، كما تجلى من قبل ارتفاع معدل البطالة ، و خاصة بين الخريجين الشباب والنساء. المغرب يواجه مشكلة البطالة الهيكلية بين الخريجين الشباب في المناطق الحضرية . الشباب في المناطق الحضرية .على الرغم من أنه تم إنشاء 156.000 سنويا، فإن متوسط معدل النمو الاقتصادي في السنوات العشر الماضية لم تكن عالية بما يكفي لاستيعاب وصول الخريجين الجدد في سوق العمل .ولذا فإن الحكومة تهدف لنمو اقتصادي أقوى واتباع سياسات العامة استباقية لتسهيل إدماج العاطلين عن العمل و الى حفز روح المبادرة[10] . الشباب العاطلين عن العمل يجدون صعوبة في دخول سوق العمل ،وذلك أساسا لأنه، نتيجة لنظام تعليمي غير كافية، وتدريب على العرض لا يتطابق بشكل صحيح احتياجات سوق العمل .وعلاوة على ذلك، فإنه من الصعب بالنسبة لمعظم الخريجين الشباب للتفكير في مستقبلهم في أي مكان خارج الخدمة المدنية .وإزاء هذه الخلفية، قامت السلطات المغربية طموح إصلاح التعليم العالي التي تهدف إلى التكيف مع أفضل الخيارات التعليمية على العرض إلى احتياجات خاصة قطاع. الديموغرافية للإعجاب في العالم العربي، فإنه يعاني من كتلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة والأمية.ساهمت الاصلاحات الاقتصادية للمغرب التي قام بها منذ 1980 ،[11] و بدعم من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، في تحسن أوضاعها المالية، ولكن الاقتصاد ما زال يعاني من نمو أبطأ من المتوسط بالنسبة للبلدان النامية.وعدم استقرار النمو الناتج عن تقلبات كبيرة في الزراعة لا يزال يمثل مشكلة.

المحور الثاني : علاقة الاقتصاد بالبناء الديمقراطي في المملكة المغربية .

من خلال التحولات الديمقراطية التي شهدتها المملكة المغربية بداية بالإصلاح السياسي و الدستوري سنة 1992 الى غاية التعديل الاخير سنة 2011 ، يمثل العامل الاقتصادي دورا محوريا في عمليات الانتقال الديمقراطي ، لأنه بمثابة العامل الدافع الى التحول كل الاصلاحات السياسية سبقتها اوضاع اقتصادية متردية اجرت عنها مطالب اجتماعية مطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي المتردي من تفاقم للبطالة و ضعف الدخل الفردي مما ادى الى زيادة فقر و حاجة الطبقة الوسطى هذا داخليا ، اما خارجيا تفاقم المديونية من المؤسسات الاقتصادية خاصة صندوق النقد الدولي ، كانت هذه الاوضاع دائما سابقة و دافعة الى التحولات السياسية التي عرفتها المملكة المغربية .

عمدة الدولة المغربية الى ما اسمى عملية "المغربة " ابتداء من سنة 1973 كانت بداية العمل بالمخططات فكان المخطط الخماسي 1973-1977 فكرس دور الدولة في الاهتمام بمجلات الاقتصادية خاصة الاستثمار والتجارة لكن لم يكن مشروع ناجح لان نتائجه ضعيفة للم تحقق اهداف المسطرة ، وتزايد مستمر للمديونية و التي بلغت 13.6 مليار دولار سنة 1982 رغم سياسات التقشف . و ازداد تأكد النتائج السلبية للنمو الاقتصادي خلال برنامج التصحيح المالي في السنوات 1983-1993 هذا التراجع الحاد وسلسلة الردود الداخلية الشعبية مثل احتجاجات التي شهدتها الدار البيضاء كل هذا التراجع توج بإصلاحات جذرية تمثلت في تعديل دستور 1992 كمحاولة للخروج من هذا الوهن الاقتصادي للمملكة المغربية ،[12] لكن هذا التعديل لم يكن له الاثر الايجابي على الوضع الاقتصادي كان اصلاحا سياسيا دستوريا رغم ان اسباب هذا التعديل تعود الى الضعف الاقتصادي و الردود الشعبية على الوضع و استمر الوضع الاقتصادي لتتجدد الضغوط الداخلية و ارتفاع ردود الطبقة الوسطى على الوضع بمطالب اقتصادية و اجتماعية[13] بالإضافة الى ادوار المجتمع المدني بتقديم مذكراته تشرح الوضع و تدعو الى الاصلاح ليبادر الملك بإصلاحات عن طريق دستور سنة 1996 . رغم هذا التعديل إلا ان مشكلة الديون المتفاقمة بقيت تعرقل النمو و التنمية الاقتصادية و تبقي على معاناة الطبقة الوسطى للمجتمع المغربي لتبلغ نسبة البطالة 60% سنة 1997 . ومنه عجز النظام السياسي المغربي في تجنب جوانب القصور الذي استمرى اكثر من عشر سنوات ، لتقوم الحكومة برفع الدعم على السلع الرئيسية استجابة لنظام اقتصاد السوق مما سبب صررا لقطاعات كبيرة من المجتمع المغربي الذي يعاني الفقر و البطالة[14] ليزداد معدل التضخم الى اكثر من 7.2% .

و مع تولي الملك محمد السادس خلفا لوالده الملك الراحل الحسن الثاني استبشر الشعب المغربي الى ميلاد جديد يخلص المملكة من هذا الركود الاقتصادي و التوجه نحو انفراج جديد ، لكن المشكلة تكمن في ضعف السوق المحلية و هشاشة الوضع الاقتصادي بالإضافة الى اخضاع الاقتصاد السياسي و توظيفه لأهداف سياسية الامر الذي يؤدي الى فقدان استقلالية الاقتصاد و جعله تابع لأهداف سياسية و منه يشكل الاقتصاد مجموعة من القيود تعرقل صيرورة التحول الديمقراطي .[15] ومن بين هذه القيود ظهور الفوارق الطبقية داخل المجتمع و بالتالي نقص الطبقة الوسطى[16] و نقصها نعنها ضعف الطرف الفعال الدافع الى التحول الديمقراطي بمعنى عدم قدرة الطبقة الوسطى عل التأثير بسبب الضغوط الممارسة عليها و تهديدها لان حجم تأثيرها ضعف ، ومن ناحية اخرى سيطرة رجال الاعمال على المشاريع الاقتصادية بسبب التبادل بينهم و بين الحكومة لان هذه الفئة من رجال المال اصبحت كمساعدة لصانع القرار في الدولة ، فهي تشكل شبكات غير رسمية تتفاعل عموديا و افقيا فهي تتحرك عموديا من اجل التبادل غير المتكافئ للسلع و الخدمات وفق منطق " الجذمور " هذه الشبكات تسيرها مصالح ومن اجل ضمان مصالحها فهي تتحرك في هذا الشكل من اجل احكام سيطرتها و الابقاء على مصالحها فهذا منطق الدولة في افريقيا حسب "جون فرونسوى بيار" فالجذور الممتدة هي شبكات غير الرسمية و المسيطرة اما الاغصان العلوية فتمثل المؤسسات الرسمية والظاهرة على الواجهة و الخاضعة للطابع غير الرسمي المسيطر ، والمغرب كدولة افريقية ليست خارج هذا التفسير، يستخدم " ويليم رينو" في هذا السياق "دولة الظل" على حد تعبيره يظهر في سيطرة الاسواق غير الرسمية التي تمثل اهم وسائل للحفاظ على السلطة و المصالح لهذا يسعون للحفاظ على الاسواق غير الرسمية و ضمان سيطرتها،[17]فلا تستخدم الموارد الاقتصادية لصالح الشأن العام للرفع من المستوى التنموي بل تستخدم بطريقة غير رسمية لذا تتميز بطابع التشابكي بين العام و الخاص ،

هذا التعقيد والترابط الذي يعرقل الدولة و كيانها الاساسي يشكل اكبر القيود المعرقلة لعمليات الاصلاح بشكل عام و الانتقال الديمقراطي .

كما كان دور المنظمات الدولية الاقتصادية عامل في تعميق الضعف الاقتصادي المغربي و تدهوره و ذلك من خلال سلسلة المديونية التي تغلغلت عن طرق اعادة الجدولة و هذا كان ناتج لاتباع المملكة المغربية للخطط المقدمة من طرف البنك العالمي بهدف الرفع من حجم النمو الاقتصادي من خلال إجراءات تتعلق بمواصلة الاصلاح الاقتصادي عن طريق تحرير التجارة ومراجعة اسعار الصرف الذي يعد السبب في تراجع القدرة التنافسية للسلع المغربية داخل السوق . و منذ 2005 وضع البنك مخطط مع المغرب يمتد الى سنة 2009 يهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي في اتجاه يخلق مزيد من فرص العمل و تحقيق محاور التنمية المسطرة معتمدة على تحقيق اربعة اهداف هي تعزيز هدف النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر و مناصب العمل ، التركيز على الاقتصاد الكلي الهادف الى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالإضافة الى تنمية قطاع الخدمات .[18] و في هذا السياق فقد كانت مخططات المنظمات الاقتصادية الدولية معمقة للمديونية في المملكة المغربية و منه مشكلة اكبر عائق في وجه التنمية والتنمية المستدامة و هذا ما انعكس بالسلب على عملية التحول الديمقراطي في المملكة .

رغم هذه السلبيات في المجال الاقتصادي و التي وضعت محدودية لعمليات الانتقال الديمقراطي إلا ان هناك فرص متاحة عجلت بشكل معتبر قضايا الاقتصاد المغربي و حققت نوع من الانفتاح نحو التنمية من خلالا جملة الاصلاحات التي قدمها محمد السادس مع اعتلائه العرش الملكي بالتدريج ، خاصة في ما يتعلق بمسالة الديون وابرز سمات الانفتاح نحو اقتصاد تنموي بعد اصلاحات دستور 2011 ، تم تخفيض الاختلالات الاقتصادية الى حد كبير بعد الكثير من الصدمات الى ان مع مطلع سنة 2012 قامت السلطة بتنفيذ مجموعة من سياسات الاصلاح الاقتصادي من خلال تخفيض العجز المالي العام و الشرع في عملية اصلاح عن طريق نظام الدعم ، و صحب هذا الاصلاح انخفاض عجز الحساب الجاري و ارتفاع احتياطي النقد الاجنبي ،[19]مما ساهم في اعادة التوازن ليصاحب هذا ايضا انخفاض اسعار النفط. كل هذه الاصلاحات كان لها دور في انخفاض المديونية بشكل معتبر ، بالإضافة الى اصلاحات اخرى تنموية اطلاق مشاريع الطاقة المتجددة و المستدامة التي بدأت باستغلال الطاقة الشمسية بمشاركة خليجية اوروبية بفتح باب الاستثمار ، يضاف الى ذلك المشاريع الاساسية الربط بشبكات السكك الحديدية و شبكات الطرقات و محطات المياه و الكهرباء .[20]

وفي هذا السياق تمكنت المملكة المغربية من تحقيق نوع من التوازن السياسي و الاقتصادي و ذلك من خلال التحرك التدريجي في الاصلاحات السياسية و الاقتصادية ، مقارنة بدول شمال افريقيا فقد كان للحركات الاحتجاجية على لأوضاع السائدة في المغرب دور في تحريك النظام الى اصلاحات ضرورية للسيطرة على الوضع القائم لذا حققت المملكة قفزة نوعية من الناحية الاقتصادية مقارنة بدول شمال افريقيا .[21]

وعليه فان التحولات الاقتصادية الجديدة التي عرفتها المملكة المغربية زمنتها تحولات ديمقراطية مسايرة للأحداث الداخلية والدولية التي ابرزت العلاقة الترابطية على اهمية الاقتصاد في توجيه سياسة الدول و منه وفق هذا التحول عرفت المملكة من خلال هذا الطرح توجهات جديدة يحددها منطق العمل لتلبية مطالب البيئتين الداخلية و الخارجية ، باعتماد على :

- منطق الانفتاح على العالم، ومسألة التبعية بلوبياتها الداخلية والخارجية. وهنا لا بد من الحزم لمحاربة المصالح الفئوية الضيقة المرتبطة بمصالح خارجية استراتيجية لا تستحضر مسألة توازن المصالح بين المغرب وطموحه في الاندماج العالمي وبالتالي تنمية مجتمعه وأهداف الدول المتعاملة معه خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات الأمريكية.

- منطق العلاقة الرابطة بين المعرفة وكفاءة النخب ومسألة الاندماج المعرفي في تدبير الشأن العام. فتوسيع الهوة بتغليب التهميش عن الاندماج لن يزيد البلاد إلا تراجعا إلى الوراء.
- منطق الحكامة التدبيرية في مجال الصفقات العمومية وعلاقته بإنتاج النخب الاقتصادية المقاولاتية.
- منطق الممارسات الاقتصادية والسياسية وارتباطها بالمعرفة الأكاديمية.
- منطق العلاقات الدولية وجلب المعرفة التكنولوجية.
- منطق استغلال الموارد المختلفة وهاجس المردودية.
- منطق التعامل مع التراث الثقافي والتربوي واللغوي و عقلنة ازدواجية "التقليد/الحداثة"، وتحويل مطامح تكريس التبعية إلى اندماج مدروس وبهوية مغربية أغصانها في أوربا وجذورها في إفريقيا ومقوماتها في العالم المغاربي والعربي.
- منطق الثقافة المقاولاتية ومسألة البحث العلمي.
- التجارة الخارجية، النخب التجارية، ومنطق البحث عن الأسواق (الإشهار الدولي).
- جلب الاستثمارات وإشهار إمكانيات المجالات الترابية.
- المنطق السياسي، الحكامة التدبيرية، و النجاعة الاقتصادية والاجتماعية.[22]

استنتاجات:

من خلال ما سبق نستنتج ، ان العامل الاقتصادي له دور اساسي و مهم في استقرار الشعوب و أمنها وازدهارها ، فلحاجة و الفقر و تردي المعيشة و التهميش كلها ظروف قاهرة تدفع الشعوب الى فقدان صبرها والنهوض ضد حكومتها التي فشلت في تحسين ادنى الحاجيات الضرورية للعيش الكريم . فتحسن المستوى الاقتصادي للدولة يرفع الغبن على شعبها و يكسبها الثقة في حكومتها و في كيانها و بالتالي استقرار الوضع . وعليه يمثل العامل الاقتصادي أسس لتحقيق الحكم الراشد الذي يهدف بالدرجة الاولى الى توفير الحاجيات الاساسية للشعب ، و فقدان هذا لأخير لأساسيات الحياة معنها ضعف السياسات الحكومية التنموية . و الامثلة كثيرة ودراستنا هذه تتطرق الى الوضع الاقتصادي كعامل اساسي في عديد المتغيرات السياسية في المملكة ، فعديد الانتفاضات الشعبية التي عرفتها المملكة المغربية بداية من مطلع التسعينات و التعديلات الدستورية التي تلتها الى غاية الحراك الشعبي الاخير كان من اولى اسبابها ضعف الخدمات الاساسية من تفشي البطالة التهميش المديونية تدني المعيشة اي ظروف اقتصادية افقدت الشعب سيطرته ليخرج للشارع في مظاهرات للمطالبة بالتغيير بهدف تحسين الاوضاع فما على الدولة الى المسارعة للتحولات سياسية جوهرية في وقت تطالب فيه القوى الخارجية بانتهاج سياسات ديمقراطية هي سبيل الخلاص . و عليه تبقى المملكة المغربية بشكل خاص و الوطن العربي بشكل عام تعاني من ازمات اقتصادية قاهرة افقدتها السيطرة على نظامها السياسي الخاضع للقوى الكبرى فمدام الاقتصاد للدولة تابع لقوى خارجية بقيا النظام الساسي تحت السيطرة لا يستطيع وضع استراتيجية يرضي بها الشعب المحروم و منه اقتصاد هش تحت سيطرة غربية يتنج سياسات ضعيفة لا تلبي الرغبات . و عليه يشكل العامل الاقتصادي دورا اساسيا وجوهريا في بناء نظام سياسي قادر على تلبية الحاجيات بسياسات محكمة . لان كل التحولات السياسية الديمقراطية تهدف بالدرجة الاولى الى تحسين وضع شعوبها وفق حكم راشد ضامن للحقوق و الحريات الاساسي. وعليه يمكن استخلاص ان من بين اهم المخططات الاستراتيجية التي تهدف الدولة الى انجاحها هي ضمان اقتصاد يحقق الاكتفاء الذاتي و العيش الكريم لمجتمعاتها اولا و يحافظ على هيبتها في نطاق العلاقات الدولية و منه في اي مسار تحولي سياسي يكون اولى الاهتمامات وضع اطر جوهرية لاقتصاد قوي يقوي الدولة و نظامها الساسي و يحقق الاهداف المنتظرة سواء داخليا او خارجيا .

الهوامش:

[1]Benaddi Hassan **,** ***Réflexions sur la transition démocratique au Maroc*** (édition, centre Tarik Ibn Zyad pour les études et la recherche, 2000),p. 36.

[2]جودة عبد الخالق ، ***الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة*** ، (الاردن : المنتدى الثقافي ،1996) ، ص. 134.

[3]حاكمي بوحفص ، الاصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة الجزائر المغرب تونس، ***اقتصاديات شمال افريقيا*** ، ع. 7 ، ص ص. 1-24.

[4]عبد السلام أديب،***الصراع الطبقي والتحولات الاقتصادية والسياسية في المغرب***،(المغرب : منشورات النهج الديمقراطي، 2005)، ص. 89.

[5]زينب فريح ، ***دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية*** ، (ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، ص. 115.

[6]حاكمي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 1-24.

[7] Paul, Rivlin, ***Arab Economies in the Twenty-First Century***(New York : CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2009),p.266.

[8] برهان ،غليون، ***من أجل الديمقراطية في المغرب***:(المغرب: المركز الثقافي العربي،2006)،ص. 187.

[9] كمي بوحفص،"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال ***إفريقيا" اقتصاديات شمال افريقيا***،ع.7،(2007)،ص. 12.

[10] اميل قسطندي ، نظرة شاملة عن الاقتصاد المغربي ، ***العلوم الاجتماعية*** ، (جانفي 2018) 2018http://www.swmsa.net/articles.p . 2018/11/01

[11] منال الغابدي ، ***المغرب البلد الانسب للاستثمار*** ، (اوت 2017) ،2018/11/02/www.changement.tn/arabe/hndex.

[12]احمد منيسى ، ***التحولات الدمقراطية في دول المغرب العربي*** ، (مصر : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية 2004) ص.94.

[13]Hammoudi Abdellah **,** ***Maitre et diseiple genèse of fondement d anthroplogie politique*** (ed toubkal,2001) , p. 43.

[14]رواء زكي يونس الطويل ، ***التنمية المستدامة و الامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان*** (الاردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، ط. 1 ،1431- 2010.) ص. 131.

[15]منيسى ، ***مرجع سابق*** ، ص 95.

[16]توفيق عبد الصادق ، حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب ، ***المستقبل العربي*** ، ع. 40 ، (جانفي 2015) ، ص ص. 70-77.

[17]محمد شلبي ، محاضرات مقياس ***افريقيا في السياسة الدولية*** لطلبة السنة الثانية دكتوراه تخصص دراسات افريقية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2018.

[18]حاكمي، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 1-24.

[19]نشرة صندوق النقد الدولي ، ***فحص سلامة الاقتصاد المغربي على المسار الصحيح .(*** فبراير2015)، ص.2-3.

[20]سمير صبح ، ***"المغرب اصلاحات اقتصادية و معوقات"*** ، العربية ، الاسواق العربية ، (5 ماي 2015) http://www.alarabiya.net/ .2017/06/15

[21]محسن خان و اخرون ، ***التحول السياسي و الاقتصادي التدريجي في المغرب*** ، (مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط المجلس الاطلنطي ،مارس 2010) ص ص. 2-9.

[22] الحسين بوخرطة ، ***إستراتيجية التنمية الاقتصادية والنظام السياسي بالمغرب***،www.hespress.com 2018/08/20.